المحكمة العربية لحقوق الانسان على ضوء التجارب والمعايير الإقليمية والعالمية
تونس، 8-9 نيسان/أبريل 2015

أجندة المؤتمر

<u>الاربعاء، 8 نيسان/ أبريل 2015</u>

9:00 – 8:30	**تسجيل المشاركين**
9:20 – 9:00	**كلمات افتتاحية وترحيبية** اللجنة الدولية للحقوقيين المفكرة القانونية
10:20 – 9:20	**الجلسة الاولى: مسارات انشاء محاكم وآليات حقوق الانسان، وضمانات استقلالها ودورها في ضمان وصول ضحايا الانتهاكات الى العدالة (الجزء الاول)** *سوف تقدم هذه الجلسة نظرة عامة حول محاكم حقوق الانسان الاقليمية، بما في ذلك مسارات انشاءها، وضمانات استقلالها، ومدى قدرتها على ممارسة مهامها الرئيسية بتوفير سبل الانتصاف والجبر الفعالة لضحايا انتهاكات حقوق الانسان. كما ستقيم هذه الجلسة مسار انشاء المحكمة العربية لحقوق الانسان وضمانات استقلالها بموجب النظام الأساسي للمحكمة العربية* المحكمة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب *القاضي فاتسا اوجورجوز، قاض بالمحكمة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب* المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان *القاضي ستيفان تريشسل، رئيس سابق للجنة الاوروبية لحقوق الانسان، وقاضي متخصص لدى المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة* المحكمة البين-الامريكية لحقوق الانسان *فيديريكو اندرو، ممثل للجنة الدولية للحقوقيين في امريكا الجنوبية* هيئات الامم المتحدة التعاهدية المرتكزة على أليات المراسلات والبلاغات *ايان سيدرمان، مدير مكتب القانون والسياسات في اللجنة الدولية للحقوقيين*
10:40 – 10:20	**استراحة قهوة**
12:30 – 10:40	**الجلسة الاولى (الجزء الثاني)** مسار صياغة واعتماد النظام الأساسي للمحكمة العربية *عصام عابدين، مؤسسة الحق – فلسطين* مسار وشروط اختيار وتعيين قضاة المحكمة العربية *مروان طشاني، رئيس المنظمة الليبية للقضاة* **نقاش عام حول مسار انشاء المحكمة العربية على ضوء التجارب الاقليمية، والتعديلات التي يجب ادخالها على النظام الأساسي للمحكمة العربية بهدف تقوية ضمانات استقلالية المحكمة وقضاتها.**
14:00 – 12:30	استراحة غداء

تم تغطية تكاليف هذا الاجتماع بدعم من مؤسسة المجتمع المنفتح – المكتب الاقليمي العربي. يأتي هذا الاجتماع ضمن تبني مؤسسة المجتمع المنفتح دعم مؤسسات المجتمع المدني بهدف اصلاح جامعة الدول العربية حيث يتم التنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة، بما في ذلك القيام بأنشطة مشتركة حول المحكمة العربية لحقوق الانسان

15:30 – 14:00 **الجلسة الثانية: الاختصاص الموضوعي للمحكمة العربية**

سوف تقيّم هذه الجلسة الاختصاص الموضوعي للمحكمة العربية بموجب النظام الأساسي على ضوء التجارب والمعايير الاقليمية والعالمية. كما ستتطرق الجلسة للالتزامات الواقعة على عاتق المحاكم الاقليمية لحقوق الانسان من حيث تفسير اتفاقيات حقوق الانسان بطريقة لا تتعارض مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان. ومن ثم، سوف تناقش الجلسة اهم مقتضيات الميثاق العربي لحقوق الانسان وتقيّم مدى توافقها مع المعايير الدولية.

الاختصاص الموضوعي للمحكمة العربية بموجب النظام الأساسي
ميرفت رشماوي، مستشارة متخصصة في جامعة الدول العربية، مؤسسات المجتمع المنفتح

الاختصاص الموضوعي للمحكمة الافريقية، بما في ذلك اختصاصها المتعلق بالصكوك العالمية لحقوق الانسان
القاضية سانجي موناجنج، مفوضة ورئيسة سابقة للجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب، وقاضية لدى المحكمة الجنائية الدولية

نقاش عام حول ضرورة تعديل نظام المحكمة العربية بهدف منع التناقض او الاختلاف في تطبيق الميثاق العربي او أي اتفاقية عربية لحقوق الانسان مع الالتزامات الدولية الاخرى للدول الاعضاء

15:50 – 15:30 استراحة قهوة

17:30 – 15:50 **الجلسة الثالثة: اللجوء الى المحكمة العربية**

ستقيّم هذه الجلسة مواد النظام الأساسي المتعلقة باللجوء الى المحكمة على ضوء التجارب الاقليمية، وكذلك كيف تعاملت الأنظمة الإفريقية والأوروبية والبين الامريكية مع التحديات المتعلقة بضمان حقوق اللجوء.

حقوق اللجوء الى المحكمة العربية بموجب النظام الأساسي
مصطفى الحسن، محامي ومدير مركز هشام مبارك للقانون

اللجوء الى المحكمة البين الامريكية لحقوق الانسان
فيديريكو اندرو، ممثل اللجنة الدولية للحقوقيين في أمريكا الجنوبية

الشفافية ومشاركة المجتمع المدني في النقاشات المتعلقة بحقوق اللجوء الى المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان
جيل هين، مستشارة قانونية وسياسية أولى، مكتب القانون والسياسات في اللجنة الدولية للحقوقيين

نقاش عام حول ضرورة تعديل نظام المحكمة العربية بهدف ضمان حقوق الافراد في اللجوء الى المحكمة، وازالة المعيقات التي قد تحد من لجوء المنظمات غير الحكومية الى المحكمة، وتوفير قنوات اخرى للجوء.

الخميس، 9 نيسان/ أبريل 2015

11:00 – 9:00 **الجلسة الاولى: قبول الدعاوى أمام المحكمة العربية**

ستبحث هذه الجلسة شروط قبول الدعاوى أمام المحكمة العربية على ضوء اتفاقيات واجتهادات النظامين الاوروبي والبين الامريكي، بما في ذلك آجال رفع الدعوى وشروط استنفاذ سبل الانتصاف المحلية.

قبول الدعاوى أمام المحكمة العربية بموجب النظام الأساسي واستنفاذ سبل الانتصاف المحلية
سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين

قبول الدعاوى في النظام الاوروبي
القاضي ستيفان تريشسل، رئيس سابق للجنة الاوروبية لحقوق الانسان، وقاضي متخصص في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة

قبول الدعاوى في النظام الافريقي
القاضي فاتسا اوجورجوز، قاض بالمحكمة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب

نقاش عام حول ضرورة تعديل نظام المحكمة بهدف ضمان أن لا يؤدي شرط استنفاذ سبل الانتصاف المحلية الى منع اصحاب الحقوق من اللجوء الى المحكمة العربية عندما تكون هذه السبل غير فعالة.

11:20 – 11:00 **استراحة قهوة**

13:00 – 11:20 **الجلسة الثانية: فعالية المحكمة العربية**

تهدف هذه الجلسة إلى تدارس المتطلبات الاضافية التي يمكن ان تساعد على ضمان فعالية المحكمة العربية، بما في ذلك واجبات دولة المقر بتوفير الضمانات الضرورية لكي تعمل المحكمة بشكل مستقل وفعّال؛ وقدرة المحكمة على اصدار تدابير مؤقتة ووقائية قبل صدور حكم معين إذا كان هناك خطر وشيك بالحاق ضرر جسيم لا يمكن جبره أو الرجوع عنه؛ وحماية جميع المشاركين في إجراءات المحاكمة، بما في ذلك الضحايا والشهود، وضمان مراقبة وتنفيذ أحكام المحكمة بشكل فعّال.

التزامات دولة المقر بموجب النظام الأساسي
ريم خلف، محامية، البحرين

التدابير المؤقتة والوقائية كوسيلة لدعم حماية الضحايا
ايان سيدرمان، مدير مكتب القانون والسياسات في اللجنة الدولية للحقوقيين

حماية الضحايا والشهود أمام المحاكم والآليات الدولية
القاضية سانجي موناجنج، مفوضة ورئيسة سابقة للجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب، وقاضية لدى المحكمة الجنائية الدولية

مراقبة تنفيذ أحكام المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان
جيل هين، مستشارة قانونية وسياسية أولى، مكتب القانون والسياسات في اللجنة الدولية للحقوقيين

تطبيق قرارات اللجنة والمحكمة الافريقية على المستوى الوطني
ابراهيما كاين، مدير برنامج المناصرة والترافع أمام الاتحاد الافريقي، مؤسسات المجتمع المنفتح

نقاش عام حول ضرورة تعديل نظام المحكمة العربية بهدف توفير التدابير الملائمة لضمان فعالية المحكمة، بما في ذلك التدابير المؤقتة والوقائية، وتدابير حماية الضحايا والشهود، وآلية مراقبة تنفيذ أحكام المحكمة.

14:30 – 13:00 **استراحة غداء**

16:00 – 14:30 **الجلسة الثالثة: اصلاح النظام وسبل المضي قدما**

تم فتح باب التصديق على نظام المحكمة العربية في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2014. وحسب المادة 33، سيدخل النظام حيز النفاذ بعد تصديق سبع دول عليه، ويبدأ العمل به سنة واحدة بعد دخوله حيز النفاذ. وحتى الآن لم توقع اية دولة على النظام.
وتهدف هذه الجلسة الى: 1) التفكير جماعيا باستراتيجيات التواصل مع الدول الاعضاء والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بهدف إدخال وإنفاذ الإصلاحات المطلوبة لضمان ملاءمة واتساق النظام مع المعايير الدولية، 2) وتقييم مجالات التواصل والعمل الممكنة مع المحكمة اذا تمت المصادقة على النظام دون أن يتم تعديله.
.

16:20 – 16:00 **استراحة قهوة**

17:20 – 16:20 **بحث وتبني إعلان المؤتمر**

سوف يتم إرسال مسودة الإعلان الى المؤتمرين لإبداء الملاحظات أياما قبل انعقاد المؤتمر

17:30 – 17:20 **ملاحظات ختامية**